

في واشنطن:
نادين غنام
الهاتف: +1 202 473 3011
البريد الإلكتروني: nsghannam@ifc.org

في القاهرة:
ريهام مصطفى
الهاتف: +20-2-2461-4230
البريد الإلكتروني: mustafa@ifc.org

تبادل الخبرات المحلية الجيدة والالتزام بالشفافية عوامل هامة لإصلاح أنظمة أنشطة الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر

القاهرة، 8 ديسمبر 2013- توصل تقرير جديد صادر عن مجموعة البنك الدولي إلى أن رجال الأعمال المحليين في مصر يواجهون تحديات مختلفة تتعلق بالأنظمة تتفاوت طبقاً لمكان إنشاء شركاتهم. ويسلط التقرير الضوء على أفضل الممارسات التي يتم تنفيذها في بعض المناطق في مصر والتي يمكن تعميمها بسهولة لتمكين رجال الأعمال المحليين والشركات في جميع أنحاء البلد.

يشير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في مصر 2014 إلى أنه من الأسهل بدء النشاط التجاري في الإسكندرية والقاهرة والجيزة؛ وإستخراج تراخيص البناء في السويس؛ وتسجيل ملكية العقارات في بورسعيد؛ وإنفاذ العقود في دمياط. ويقيس التقرير أداء 15 مدينة وخمسة موانئ في خمسة مؤشرات من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وهي: بدء النشاط التجاري، وإستخراج تراخيص البناء، وتسجيل العقارات، وإنفاذ العقود، والتجارة عبر الحدود.

حتى عام 2004 كان رجال الأعمال في المحافظات في مصر يضطرون إلى السفر إلى العاصمة لتسجيل شركاتهم وبدء نشاطها. ولكن الآن يتوفر نظام الشباك الواحد في مدن الإسكندرية وأسيوط والقاهرة والإسماعيلية والعاشر من رمضان. ونتيجة لذلك، يشير التقرير إلى سهولة بدء النشاط التجاري في كل من الإسكندرية والقاهرة على حد سواء. ومن حيث إستخراج تراخيص البناء، فهناك تفاوت ملحوظ بين المناطق من حيث الموافقات المطلوبة قبل أن يتقدم مهندس التشييد بالحصول على ترخيص بناء. تعد مدينة السويس الأسهل في إستخراج تراخيص البناء إذ يتم إصدار الموافقات اللازمة وترخيص البناء من مجلس المدينة مباشرةً. ويستغرق إنفاذ العقود في دمياط مدة تقل عن القاهرة بسبعة أشهر.

وصرح إيسيو زانللي، خبير تطوير القطاع الخاص في مجموعة المؤشرات العالمية بمجموعة البنك الدولي "أن واضعي السياسات العامة في مصر لديهم فرصة فريدة لمعالجة الكثير من المعوقات التي تواجه رجال الأعمال المحليين". "ونجد الكثير من الممارسات الجيدة المطبقة في مناطق عدة في مصر فتمكن المحافظات على تبادل

خبراتها والاستفادة من بعضها البعض والمساعدة في تحسين لوائح وانظمة الأعمال بما يعود بالنفع على الدولة والمواطنين والشركات المحلية".

يوضح التقرير أن في بعض المدن هناك صعوبة أكبر في الحصول على المعلومات بشأن ما هو مطلوب لإستخراج تراخيص البناء على سبيل المثال، أو ما قد تكون تكلفتها. فيتوجب في بعض الأحيان على رجال الأعمال المصريين زيارة الموظف المسؤول شخصياً للحصول على هذه المعلومات. ولذلك، فإن الانتقال إلى نظام يتضمن قواعد أكثر شفافية- تلبى احتياجات مجتمع الأعمال وتقلص الفجوة بين نص القانون وتطبيقه العملي- سوف يستغرق وقتاً طويلاً لتهيئة الظروف لنمو اقتصادي أكثر عدالة والإسراع بتوفير فرص العمل، ليس فقط في القاهرة ولكن في جميع أنحاء البلاد.

وبعد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في مصر نتاجاً للتعاون المشترك بين مجموعة المؤشرات العالمية التابعة للبنك الدولي وبين برنامج الخدمات الاستشارية لمناخ الأعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمؤسسة التمويل الدولية، عضو مجموعة البنك الدولي. وقد صدر التقرير بمساعدة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة التابعة لوزارة الاستثمار ووزارة الدولة للتنمية المحلية.

لمزيد من المعلومات أو الاطلاع على التقرير، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:

www.doingbusiness.org/Egypt

نبذة عن مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة في العالم للبلدان النامية. وتتألف المجموعة من خمس مؤسسات مترابطة، هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA). ويشكلان معاً البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID). وتلعب كل واحدة من هذه المؤسسات دوراً مميزاً في تحقيق رسالة مجموعة البنك المتعلقة بمكافحة الفقر وتحسين مستويات معيشة الناس في البلدان النامية. للمزيد من المعلومات يرجى زيارة هذه المواقع على شبكة الإنترنت: www.ifc.org، www.miga.org، www.worldbank.org.